

2 February 2010

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة وخمسة وستين بعد الألف
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الثلاثاء، ٢ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٥/١٠
الرئيس: السيد محمد عبد الحنّان (بنغلاديش)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة وخمس وستين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

اسمحوا لي أن أرحب بالسفيرة الجديدة لسري لانكا، السيدة كشينوكا سينيويراتن، وبالسفير جيرارد كور من آيرلندا وأن أؤكد لهما تعاوننا في أداء واجباتهما.

وأولا وقبل كل شيء، أقدر تعاونكم في إقرار جدول أعمال دورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح خلال الجلسة العامة الماضية التي عُقدت يوم الثلاثاء، ٢٦ كانون الثاني/يناير. كما أشكركم على حضوركم أثناء إلقاء الكلمة التي وجهتها في الأسبوع الماضي إلى المؤتمر وزيرة الشؤون الخارجية لبنغلاديش.

ولدي قائمة تضم الوفود التي طلبت تناول الكلمة خلال الجلسة العامة لهذا اليوم. وأعطي الكلمة في البداية لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السيد راي جانغ غون.

السيد راي جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني، بصفتي المنسق، أن أطلع المؤتمر على الآراء المشتركة لمجموعة الـ ٢١. واسمحوا لي أن أهنئكم بصدق، باسم المجموعة، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكامل معكم في مساعيكم للدفع بالمؤتمر قُدماً نحو أداء ولايته.

وتشكر مجموعة الـ ٢١ وزيرة الشؤون الخارجية لبنغلاديش، الدكتورة ديبو موني، على كلمتها التي ألقته في الجلسة العامة الماضية وتعرب عن تقديرها الصادق للطريقة الشفافة والشاملة التي تدير بها الرئاسة البنغلاديشية وأعمال المؤتمر.

إن مجموعة الـ ٢١ ملتزمة تماماً بتقديم العون إلى رؤساء دورة عام ٢٠١٠ خلال فترات رئاستهم وإلى أعضاء المؤتمر الآخرين، وستواصل، كما فعلت فيما مضى، مشاركتها البناءة في أعمال المؤتمر. وتتطلع مجموعة الـ ٢١ إلى أن تكون دورة المؤتمر لعام ٢٠١٠ مثمرة.

إن مجموعة الـ ٢١، التي تتألف أساساً من بلدان العالم النامي، تعلق أهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ويظل تحقيق هدف التزاع الكامل للسلاح النووي ضمن الالتزامات والأولويات الطويلة الأمد بالنسبة للمجموعة.

وتود مجموعة الـ ٢١ أن تشدد على أن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة شرم الشيخ لعام ٢٠٠٩، "أعادوا تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وكرروا دعوتهم إلى المؤتمر بأن يتفق على برنامج عمل متوازن وشامل يتضمن، ضمن جملة أمور، إنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية القصوى. وشددوا على ضرورة بدء مفاوضات بشأن برنامج من مراحل لإزالة الأسلحة النووية بشكل تام في غضون إطار زمني محدد، بما في ذلك اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وأعادوا تأكيد

أهمية استنتاج محكمة العدل الدولية بالإجماع بأنه يوجد التزام بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإنهاء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة".

وتذكّر مجموعة الـ ٢١ بأن مؤتمر نزع السلاح اعتمد برنامج عمل دورته لعام ٢٠٠٩ بفضل إبداء كل الدول الأعضاء للمرونة. وستستمر مجموعة الـ ٢١ في إبداء هذه المرونة وتدعو المجموعات الأخرى إلى أن تحذوا حذوها.

وتعتقد مجموعة الـ ٢١ أن الدول الأعضاء ستستطيع تحقيق توافق الآراء لجعل مؤتمر نزع السلاح ذا برنامج عمل متوازن وشامل يراعي شواغل جميع الدول. وأود أن أختتم كلمتي بتجديد استعدادنا للمساهمة بشكل بناء في أعمال المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على كلمته باسم مجموعة الـ ٢١. وأعطي الكلمة الآن للسفير عمر هلال من المغرب.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقدم إليكم، أولاً وقبل كل شيء، تحاتي وفد المغرب بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي النشط لضمان نجاح عملنا. إن خبيرتكم والتزام بلدكم بنزع السلاح لهما قيمة كبيرة لا بد وأن تمكّنا من معالجة التحديات التي تواجه مؤتمر نزع السلاح. وتدل الكلمة المشجعة التي ألقتها وزيرة الشؤون الخارجية لبلدكم، الدكتورة ديبو موني، على الأهمية التي يوليها بلدكم لأهداف المؤتمر. وأود أيضاً أن أضم صوتي إليكم في الترحيب بسفيري سري لانكا وآيرلندا الجديدين وأن أؤكد لهما أن وفد بلدي يلتزم بالعمل معهما في المؤتمر.

إن دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٠ تجري في بيئة دولية مواتية لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح. ويتطلع المجتمع الدولي بأمل إلى عدد من الأحداث القادمة. أولاً وقبل كل شيء، تبشر البيانات المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بالخير فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق وشيك بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وسيسهم نجاح تلك المفاوضات كثيراً في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ثانياً، سيشكل مؤتمر القمة العالمي للأمن النووي، الذي سيجري عقده بمبادرة من الرئيس أوباما في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠، اجتماعاً مهماً في سياق الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار. ثالثاً، من المقرر أن يُعقد المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في شهر أيار/مايو من هذا العام في نيويورك. وسيتيح فرصة لإحياء الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وستنطأ بذلك المؤتمر مهمة تعزيز معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر زاوية نظام عدم الانتشار، الذي اختبرته بشدة في السنوات الأخيرة تهديدات مزعجة للسلم والأمن العالميين.

ولقد سبق الجوَّ الإيجابي الذي ولدته هذه الأحداث الشبكة عددٌ من التطورات المشجعة. وعلى سبيل المثال، اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله في عام ٢٠٠٩ بعد سنوات من الجمود. وفي الوقت نفسه، اعتمد مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في قمته بالإجماع لأول مرة في تاريخه القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وقد اعتبر المراقبون هذا القرار علامة فارقة في برنامج نزع السلاح.

ولوحظ نفس الشعور بالتفاؤل خلال المؤتمر المتعلق بالمادة الرابعة عشرة بشأن تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عُقد في نيويورك يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تحت الرئاسة المشتركة لوزير الشؤون الخارجية لكل من المغرب وفرنسا، السيد الطيب الفاسي الفهري والسيد بيرنار كوشنير. وشاركت في المؤتمر شخصيات بارزة عديدة، منها وزيرة الشؤون الخارجية الأمريكية، السيدة هيلاري كلينتون، التي أكدت من جديد التزام بلدها بالعمل من أجل التصديق على المعاهدة. كما نرحب بالإعلان الذي قدمه في المؤتمر وزير الشؤون الخارجية الصيني، الذي قال إن بلده يعتزم التعاون مع المجتمع الدولي من أجل بدء نفاذ المعاهدة.

وتعد هذه التطورات التي حصلت في عام ٢٠٠٩ وتلك التي نتوقعها في عام ٢٠١٠ إيجابية ومشجعة وواعدة. فقد أحدثت زخماً ينبغي أن يستغله مؤتمر نزع السلاح استغلالاً كاملاً. لقد مضت فترة طويلة منذ أن افتتح المؤتمر دورته في بيئة مواتية إلى هذا الحد لإنجاز هدفه ووظيفته الأساسية كمحفل متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وبالنظر إلى أن المؤتمر يعكس إرادة الدول الأعضاء فيه، فمن اللازم أن تتوحد صفوف أعضائه بنية حسنة سياسياً لتنفيذ ولايته.

وبدافع هذا الطموح، نشاطر نداء الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، الذي قال في رسالته إلى مؤتمر نزع السلاح في افتتاح دورته إن عام ٢٠١٠ ينبغي أن يكون عاماً تاريخياً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونحث بالتالي جميع الأعضاء على إبداء المرونة وطرح خلافاتهم جانباً والتركيز على ما هو أهم لتحقيق الهدف الأسمى الذي ننشده جميعاً: ألا وهو عالم خال من الأسلحة النووية. إن ما ساد أثناء إقرار جدول الأعمال من الحوار وروح التوافق، بفضل القيادة الرشيدة لرئيس المؤتمر ومرونة جميع الأعضاء، ينبغي أن يسود من أجل اعتماد برنامج العمل بأقصى سرعة ممكنة. فلن يتفهم الرأي العام الدولي أبداً إخفاق مؤتمر نزع السلاح في استغلال الزخم الذي لاحظناه في سائر أرجاء العالم من أجل نزع السلاح.

وهذا هو السبب في أن الاستئناف الفوري للمفاوضات داخل هذا المحفل يمثل أولوية دولية وسيمكّن مؤتمر نزع السلاح من تلبية آمال المجتمع الدولي فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

ومن أجل هذه الغاية، ينبغي أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح نهجاً متكاملًا وواقعيًا وهو يستعرض المسائل الدولية الملحة التي يتوجب عليه أن يتفاوض بشأنها.

أولاً وقبل كل شيء، ثمة حاجة ماسة إلى أن نضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن يكون هذا الصك غير تمييزي، وقابلًا للتحقق منه، ويشمل آليات لإدارة المخزونات. وتعد الظروف الراهنة والتزام القوى النووية الواضح مؤاتية لتجديد ولاية شانون.

وثانيًا، من المهم بدء المفاوضات من أجل إبرام معاهدة ملزمة بشأن الضمانات الأمنية السلبية لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الخطر النووي. ذلك أن الإعلانات الانفرادية التي تتعهد فيها القوى النووية بتطبيق مبدأ عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية ليست كافية لأنها غير ملزمة قانونًا ويمكن نقضها.

وفي هذا السياق، يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، إحداها في الشرق الأوسط، عنصراً أساسياً في عملية عدم الانتشار. وليس إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ضرورة حتمية للسلم والأمن العالميين فحسب، بل كذلك ضرورة أمنية لجميع بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإنه سيعزز المفاوضات الرامية إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط، التي يحذونا جميعاً أمل قوي في أن تُستأنف في أقرب وقت ممكن.

وثالثاً، تفرض مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي نفسها أكثر من أي وقت مضى، وذلك نظراً لرحف ظاهرة عسكرية الفضاء ولتزايد عدد البلدان ذات القدرات الفضائية. إن الفضاء الخارجي جزء من التراث العالمي وينبغي ألا يُستخدم إلا لأغراض سلمية تراعي المصلحة الجماعية.

إن الشبكات الإرهابية الدولية تستعمل وسائل تزداد تطوراً لارتكاب اعتداءات مدمرة. ويقلقنا هذا إلى أقصى حد، لا سيما أن عدة تقارير دولية ذات مصداقية تشير إلى أن جهات فاعلة غير دول وشبكات إرهابية تسعى بشكل محموم إلى الحصول على مواد يمكن استخدامها لأغراض الدمار الشامل. ولا يخفي الإرهابيون الدوليون نواياهم بخصوص حيازة أو إنتاج "قنابل قدرة" لإثارة الصدمة النفسية بإيقاع أكبر عدد ممكن من الضحايا المدنيين. ومن هنا، فإن التعاون الدولي من أجل منع الإرهاب النووي أضحى لازماً أكثر من أي وقت مضى.

ومن منطلق الوعي بهذا التهديد المتزايد للأمن الدولي، انضم المغرب منذ عدة سنوات إلى جهود المجتمع الدولي من أجل مكافحة هذه الآفة الحديثة التي لا يمكن أن يبررها أي سبب. وفي إطار هذا السياق نظمت المملكة المغربية حلقة عمل دولية في الرباط في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشتقة. وقد توحى ذلك الاجتماع، وهو الثاني من نوعه بعد ذاك الذي عُقد في عام ٢٠٠٨، بحث سبل

تنفيذ المبدأ ٣ من خطة عمل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لكشف ومنع الاتجار بالمواد المشعة.

وختاماً، أود، سيدي الرئيس، أن أشدد على الأهمية التي يعيها بلدي لكل المسائل المتعلقة بنزع السلاح في إطار متعدد الأطراف وعلى التزامنا بالعمل مع جميع الأعضاء من أجل استئناف سريع لأعمال المؤتمر الجوهرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هلال على كلمته. وأعطي الكلمة الآن للسفير فاليري لوشينين من الاتحاد الروسي.

السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): شكراً لكم، سيدي الرئيس. واسمحوا لي أن أرحب بكم، معالي السفير عبد الحنان، بصفتكم رئيس مؤتمر نزع السلاح. ويسعدنا أن نراكم، وأنتم ممثل بنغلاديش التي تربطنا بها علاقات ودية، في هذا المنصب المتسم بالمسؤولية. ويمكنكم أن تعتمدوا دائماً في عملكم على دعم الوفد الروسي وتعاونه الثابتين. وأود أن أعرب عن امتناننا لمجموعة الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠٠٩ لما بذلوه من جهود من أجل إحراز التقدم. ونأمل أن يسهم فريق الرؤساء الستة لدورة عام ٢٠١٠ إسهاماً كبيراً في عمل المؤتمر. كما نود أن نرحب بسفيرة سري لانكا الجديدة وأن نتمنى لها التوفيق في مساعيها المشتركة في مؤتمر نزع السلاح.

إن المؤتمر قد خطا بالفعل خطواته الأولى المهمة هذا العام بموافقه على جدول أعماله. وللأسف، لم يكن هذا سهلاً. فقد اضطرت الوفود إلى إبداء المرونة واستعداد للتفاوض بشأن مسألة اعتبرت تقليدية. ونأمل أن يسود روح التفاهم في المراحل اللاحقة من أعمال المؤتمر، بما في ذلك عندما تُتخذ قرارات بشأن برنامج العمل.

إننا نبدأ عملنا في فترة حاسمة. فقد أُتخذت مبادرات عديدة على مدى العام الماضي لتحسين الوضع الدولي. وشملت هذه الأحداث الفارقة المفاوضات الروسية - الأمريكية بشأن صياغة معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بناءً على أوجه التفاهم التي توصل إليها الرئيسان ميديفيد وأوباما، واجتماع قمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فضلاً عن عدد من الأحداث الأخرى.

وترى روسيا أنه من المهم الاستفادة من هذا المزاج الجديد المؤيد لإنجاز مهمات عملية في مجال الأمن. ويتركز بالتالي عمل وفد بلدنا على تيسير خروج مسائل نزع السلاح في إطار متعدد الأطراف من المأزق الذي طال أمده وعلى استئناف العمل الجوهرية لمؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت ذاته، ننطلق من ضرورة الامتثال الصارم للإطار القانوني الدولي القائم لنزع السلاح وعدم الانتشار في سياق متعدد الأطراف وجعله عالمياً، وعند الاقتضاء، وضع اتفاقات جديدة لتحديد الأسلحة. ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي في الجهود الجماعية في مجالات حفظ السلام والأمن الدوليين وعدم

انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وكذلك في مواجهة التحديات والأخطار الجديدة.

وليس ثمة ريب في أن إحدى أولوياتنا في مجال نزع السلاح هي ضمان استقرار أداء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها وزيادة فعاليتها وجعلها عالمية. ونحن مقتنعون بأن التحديات التي تواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تعالج على أساس المعاهدة. ونرى أن المهمة الرئيسية المنوطة بمؤتمر الاستعراض القادم في عام ٢٠١٠ هي صياغة توصيات منسقة "وقابلة للتنفيذ"، قادرة على الحفاظ في المستقبل على فعالية معاهدة عدم الانتشار وقائمة على توازن دقيق بين جميع أركانها الأساسية الثلاثة وهي: عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة الذرية.

ويقتضي خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أيضاً تكثيف الجهود في مجال عدم الانتشار. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تنضم إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي اقترحها في تموز/يوليه ٢٠٠٦ رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية.

وتتخذ روسيا خطوات عملية لتسريع عملية نزع السلاح النووي. وفي بلدنا بالتزاماته في ذلك المجال بحسن نية، وذلك بموجب الاتفاقات الثنائية ووفقاً للمادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار على حد سواء. فقد أتممنا تنفيذ المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ونمثّل لأحكام معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ودخلت المرحلة النهائية للمفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وتضمن مواصلة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بقدر كبير. إن الوفد الروسي في تلك المفاوضات مستعد للعمل من أجل تحقيق نتيجة بناءة كي يتسنى توقيع معاهدة في المستقبل القريب.

ولقد نفذت روسيا بالكامل مبادرة رئاسية انفرادية للفترة ١٩٩١ و١٩٩٢ بشأن خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية.

ونؤكد التزامنا بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تنفيذ المقترح الذي قدمه الرئيس الروسي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن عوامة نظام إزالة القذائف المتوسطة المدى يمكن أن يشكل عاملاً مهماً لتعزيز السلم والأمن الدوليين على الصعيدين العالمي والإقليمي.

كما نؤيد التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها من أهم الصكوك لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والحد منها. وكما تعلمون، فقد صدقت روسيا على تلك المعاهدة في عام ٢٠٠٠، ودعونا باستمرار إلى بدء نفاذها بسرعة. على أن مواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية، رغم كل ما يكتسبه ذلك التدبير من

أهمية، لا يمكن أن يعوّض الالتزامات القانونية للدول. ولذا فإننا ندعو جميع البلدان، وبخاصة تلك التي يتوقف عليها دخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى أن توقع وتصدق عليها في أقرب وقت ممكن.

وترحب روسيا بالمبادرات الرامية إلى إعطاء دفعة لعملية نزع السلاح الحقيقي. فكثير منها، وبخاصة مبادرة هوفر ومبادرة الصفر العالمية وتقرير لجنة إيفانز - كاواجوتشي وأنشطة منتدى لكسمبرغ، يحظى بالتأكيد باهتمام كبير، ولا سيما لأنها تتناول مسألتين نزع السلاح النووي وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار، وبخاصة معاهدة عدم الانتشار، والمفهوم المتمثل في أنه لا يمكن تقليص مخزونات الأسلحة النووية بدرجة كبيرة إلا في ظروف يُحترَم فيها مبدأ عدم تجزئة الأمن وتوفيره على قدم المساواة للجميع.

إننا نؤيد تكثيف الدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. ونلاحظ الدور المهم الذي يضطلع به المؤتمر في توطيد الأمن الدولي. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع الوفود، وكذلك للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرجي أوردزونيكيدزي، لجهودهم من أجل زيادة فعالية هذا المنتدى، بما في ذلك جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق توافق للآراء بشأن جدول أعمال دورة عام ٢٠١٠. وفي مصلحة الاتحاد الروسي أن يستأنف منتدى أعمال الموضوعية في أقرب وقت ممكن. ونؤيد الاعتماد السريع لبرنامج عمل للمؤتمر لدورة عام ٢٠١٠ مماثل لبرنامج العمل لدورة عام ٢٠٠٩ (CD/1864).

إن منع عسكرة الفضاء الخارجي لا يزال يشكل أولويتنا القصوى في مؤتمر نزع السلاح. ولن يساهم مشروع معاهدة منع نصب الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي والصين في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إذا نُفذ، في منع ظهور أسلحة في الفضاء الخارجي فحسب بل كذلك في ضمان إمكانية التنبؤ بالوضع الاستراتيجي والأمن الدولي بصفة عامة. وهذا في مصلحة جميع الدول التي تتمتع بفوائد فضاء خارجي ينعم بالسلم. وقد كشفت المناقشات المتعلقة بهذا المشروع بأشكال شتى، بما في ذلك مؤتمرات دولية، عن وجود مستوى عالٍ من الاهتمام بهذه المسألة لدى المجتمع الدولي.

وأود أن أشير إلى أن موافقتنا على منح ولاية المناقشة للفريق العامل المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي تعني -- وهذا شيء نود التشديد عليه -- أن العمل المتعلق بهذه المسألة سيتخذ لاحقاً، عندما تنضج الظروف، شكل مفاوضات.

لقد قدّمنا مع الصين في نهاية دورة العام الماضي وثيقة رسمية (CD/1872) إلى المؤتمر لينظر فيها تلخيص نتائج المناقشات التي أجريت بالفعل في المنتدى وتتضمن الردود على التعليقات الواردة بخصوص مشروع المعاهدة.

إن الوفد الروسي مستعد أيضاً لمناقشة مسائل نزع السلاح النووي. وتؤيد روسيا بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وسيشكل وضع هذه المعاهدة، في نظرنا، تديراً متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبالتالي، مساهمة حقيقية في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. كما ندعم فكرة إنشاء فريق عامل لديه ولاية المناقشة للنظر بشكل موضوعي في ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خطر استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. ونؤيد وضع اتفاق عالمي بشأن الضمانات الأمنية، يراعي مبادئ الاتحاد الروسي العسكرية في هذا المجال. ونساند توسيع النطاق الجغرافي للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في سياق تسوية المشاكل المتصلة بهذه الضمانات. ونرحب بإنشاء مناطق جديدة، وبخاصة في آسيا الوسطى.

إن جدول الأعمال الذي أقرناه يتيح لنا فرصة لمناقشة أوسع مجموعة من مسائل الأمن الدولي الرئيسية.

سيدي الرئيس، يقع عليكم، بصفتكم أول رئيس لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٠، الواجب الصعب المتمثل في إعداد الإطار الأساسي لأعمال الدورة الفعلية وتنظيمها. ومهمتنا المشتركة الرئيسية هي التوصل في أقرب وقت ممكن إلى توافق الآراء بشأن برنامج عمل يرضي جميع الدول بدون استثناء واستئناف أعمال المنتدى الجوهري. وختاماً، أود أن أؤيد ما قاله لنا الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بالفيديو: "أعتقد أن عام ٢٠١٠ يمكن أن يكون سنة تاريخية لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير لوشينين على كلمته. وأعطي الكلمة الآن للسفير جيرارد كور من أيرلندا.

السيد كور (آيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي، أولاً وقبل كل شيء، أن أؤكد لكم ولزملائكم الذين سيراأسون هذا المؤتمر في عام ٢٠١٠ دعم وفد بلدي وعونه الكاملين.

لقد جرت العادة فيما مضى بالنسبة لممثلي الأعضاء الدائمين أن يبينوا، لدى تسلمهم للمسؤولية، تلميح بلدانهم فيما يتعلق بمختلف المسائل ذات الصلة بالمؤتمر. وأنا لا أنوي القيام بذلك بتفصيل لعدد من الأسباب. أولاً، لأن موقف آيرلندا بشأن مختلف المسائل معروف جيداً ودأبت على اتخاذها طوال سنوات عديدة. ثانياً، لأنه ليس ثمة أي عمل جوهري متواصل في المؤتمر يلزم التعليق عليه. ومع ذلك، أعتقد أنه من المفيد التذكير باقتضاب ببعض آرائنا بشأن أهم المسائل المعروضة على المؤتمر. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن وفد بلدي يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل إسبانيا في ١٩ كانون الثاني/يناير باسم الاتحاد الأوروبي.

أولاً وقبل كل شيء، تولى آيرلندا الأولوية القصوى لمسألة الإزالة التامة والقابلة للتحقق منها لكل الأسلحة النووية. لقد آن الأوان لتلتحق الأسلحة النووية بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية ضمن فئة الأسلحة التي حظرها المجتمع الدولي. وكما أُبرز في مناسبات عديدة على مدى العقود الأخيرة، بما في ذلك من طرف ائتلاف البرنامج الجديد، الذي ينتمي إليه بلدي، فما دامت أي دولة تملك أسلحة نووية، ستزيد الدول الأخرى امتلاكها، وسينطوي أي استعمال لسلح نووي على كارثة. وبالتالي فإن السبيل الوحيد لدرء الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية هو إزالتها.

وفي انتظار إزالة جميع الأسلحة النووية بشكل تام وبطريقة يمكن التحقق منها، تؤيد آيرلندا اتخاذ خطوات عملية لمنع انتشارها ولتلافي الحرب النووية. وهذه هي سياستنا التي دأبنا عليها منذ عام ١٩٥٨ عندما قدمت آيرلندا، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارها الأول ضمن سلسلة من القرارات أفضت في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وثمة عدة خطوات يمكن اتخاذها في المدى القصير لتيسير نزع السلاح النووي. ونتمنى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يندرج إبرامها ضمن أحدث إنجازات هذا المؤتمر. وندعو الدول التي يتوقف عليها نفاذ المعاهدة إلى أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها.

ونعتقد أن هذا المؤتمر ينبغي أن يضيف إلى قائمة إنجازاته معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. لقد انقضى منذ أمد بعيد الوقت الذي كان ينبغي التفاوض فيه على مثل هذه المعاهدة. ولكي تكون هذه المعاهدة مجدية، نعتقد أنها ينبغي أن تضم آلية للتحقق وأن تشمل المخزونات القائمة. وسيؤدي التفاوض بشأنها وإبرامها إلى الحد من توسع الترسانات النووية القائمة، ومن ثم يمكن اعتبارها خطوة كبيرة في برنامج من مراحل للإزالة الشاملة للأسلحة النووية.

وفي انتظار إزالة الأسلحة النووية أيضاً، تؤمن آيرلندا إيماناً قوياً بأنه يحق للدول التي انضمت، بوصفها غير حائزة للأسلحة النووية، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتوقع ضمانات مُلزمة قانوناً ألا تُستعمل الأسلحة النووية ضدها.

إن تاريخ وجود الأسلحة النووية، ومدته ٦٥ سنة، دليل، إن كان الأمر يحتاج إلى دليل، على صعوبة إزالة التطورات التي حدثت في مجال إنتاجها ونشرها. ويشكل ذلك حجة قوية لاعتماد نهج وقائي حيث أمكن الأمر، ولذا تؤيد آيرلندا بقوة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وبينما يُنظر إلى المسائل السالفة الذكر عموماً على أنها "القضايا الأساسية" المعروضة على مؤتمر نزع السلاح، لا تستبعد أيرلندا أن يتمكن المؤتمر من إنجاز عمل قيّم في مجالات أخرى.

إن هذا المؤتمر ينتظره أكثر مما يكفي من العمل. ولذلك، ثمة شعور عميق بخيبة الأمل لأنه لم يستطع مباشرة عمله الأساسي في مجال التفاوض فترة تقارب عقداً ونصف من الزمن. وقد ازدهرت الآمال العام الماضي باعتماد برنامج عمل في أيار/مايو. غير أن عجز المؤتمر عن تنفيذ قراره المتخذ بتوافق الآراء سرعان ما أدى بالكثيرين إلى استنتاج أنه عاد إلى ما وصفه أحد أسلافي في عام ٢٠٠٦ بأنه "لا عمل، كالعادة".

وكما قال وفد بلدي من قبل في هذه القاعة، لم تر أيرلندا أي عمل مجد يُنجَز هنا منذ أن أصبحنا عضواً في المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٩٩. وخلال هذه الفترة، حل بهذه القاعة ثلاثة من أسلافي وهم يأملون لدى بدء مهمتهم أن يروا المؤتمر يستأنف دوره التفاوضي خلال فترة وجودهم في جنيف. غير أنهم أصيبوا بخيبة الأمل. وأتسنى صادقاً أن يكون بوسعي مغادرة هذا المكان ولديّ رواية أكثر إيجابية لأروبيها.

ويسرُّنا أن المؤتمر قد توصل إلى اتفاق على جدول أعماله لعام ٢٠١٠. ومن المهم الآن أن نغضي قدماً دون إبطاء للاتفاق على برنامج عمل. ونعتقد أن نتائج الجهود الحثيثة التي بُذلت في عام ٢٠٠٩ توفر أساساً متيناً لأنشطتنا في عام ٢٠١٠، ونتطلع إلى الشروع مبكراً في العمل الجوهرية.

إن أيرلندا لا تزال تولي الأهمية القصوى للعمل مع المجتمع المدني. ففضلاً عن اعتماد برنامج عمل، تميز عام ٢٠٠٩ بتطور آخر لقي ترحيباً خاصاً من وفد بلدي - تمثل في أن المؤتمر عقد، لأول مرة، جلسات غير رسمية قدم فيها ممثلو منظمات غير حكومية بيانات بشأن مسائل تتصل ببنود جدول أعماله. ويأمل وفد بلدي أن تتكرر هذه التجربة الإيجابية وأن ترسي الأساس لتعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤتمر من أجل ما فيه منفعتنا المتبادلة.

وختاماً، ذكرتُ أن بلدي أصبح عضواً في هذا المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٩٩. وانضم إليه بصحبة أربع دول أخرى وهي: إكوادور وتونس وكازاخستان وماليزيا. ولا يزال آخر البلدان التي قُبِلت في عضوية المؤتمر. ولم تبدأ المشاركة النشيطة لأيرلندا في شؤون نزع السلاح بعضويتنا في المؤتمر، بل يرجع تاريخها، على العكس من ذلك، إلى عقود عديدة. وعلى غرار ذلك، توجد حالياً بلدان مستبعدة من عضوية هذه الهيئة رغم أنها نشيطة في مجموعة من المنتديات الأخرى المتعددة الأطراف. إن توسيع عضوية المؤتمر مسألة جديدة بالاهتمام، إلى جانب النظر فيما إذا كانت أساليب عمله ملائمة لغرضه في عالم اليوم.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أختم كلمتي بتمني كامل التوفيق لكم ولزملائكم في فريق الرؤساء الستة في قيادتكم لأعمالنا خلال عام ٢٠١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كور على كلمته. وأعطي الكلمة الآن للسفير أنخيلينو غارثون من كولومبيا.

السيد غارثون (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): شكراً، سيدي الرئيس. أود، باسم كولومبيا، أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بسفيرة سري لانكا الجديدة وسفير آيرلندا الجديد. كما يود وفد كولومبيا أن يؤيد البيان الذي قدمته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصفتها منسق مجموعة الـ ٢١.

وبما أن هذه أول كلمة يلقيها وفد كولومبيا في جلسة عامة لمؤتمر نزع السلاح هذا العام، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أعرب عن دعمنا الكامل لما تقومون به أنتم وفريقكم في مرحلة حاسمة بالنسبة لهذا المنتدى. إننا واثقون من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستساعد في جعل عملنا يمضي بسلاسة.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمنا للبلدان الخمسة الأخرى التي تشكل فريق الرؤساء الستة، وهي آلية نعتقد أنها أثبتت جدواها في الدفع إلى الأمام بعمل المؤتمر.

سيدي الرئيس، لقد كان لحضور وزيرة الشؤون الخارجية لبنغلاديش هنا الأسبوع الماضي أثر إيجابي جداً. فرسالتها دليل واضح على وجود الإرادة السياسية لدى بنغلاديش، وهو ما يلزمنا ونحن نعمل من أجل هدف واحد وهو: ضمان أن تتفق الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على التفاوض بشأن صكوك لترفع السلاح ملزمة قانوناً.

لقد اعتمدنا العام الماضي برنامج عمل يرد في الوثيقة CD/1864، وذلك بفضل جهد كبير قامت به الجزائر بدعم من الرؤساء الستة ومنا جميعاً. وكان برنامجاً متوازناً شكلاً، حلاً وسطاً مشتركاً، وإن كان بعيداً عن الكمال.

وأبدى الجميع حينها قدراً كبيراً من الإرادة السياسية، وتولدت بالتالي آمال كبيرة، ليس في حنيف فحسب بل في العالم بأسره. واحتفلنا وقتها بإنجازنا، ولكن ذلك لم يكن كافياً لبدء العمل الأساسي.

ونظراً لهذه الخلفية، نعتقد أن عام ٢٠١٠ سنة حاسمة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح. وستتوقف مصداقية المؤتمر وسمعته مرة أخرى على ما ينبغي أن نبديه جميعاً من الإرادة السياسية والمرونة للعام الثاني على التوالي. ويمكننا معاً أن نشيد مشاريع كبرى خطوة بخطوة، وقد خطونا بالفعل بقيادتكم، سيدي الرئيس، الخطوة الأولى في الأسبوع الماضي عندما أقررنا جدول الأعمال. وبفضل حكمة الجميع ومساهماتهم، ينبغي الآن أن نخطوا الخطوة الثانية بأن نعتمد بسرعة برنامج عمل لدورة عام ٢٠١٠.

وترى كولومبيا أن برنامج العمل الذي اعتمد العام الماضي وثيقة مفيدة وقابلة للتطبيق، ويمكن أن تشكل الأساس لإجراء مشاورات مع جميع الأعضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن برنامج العمل ينبغي أن يعكس ويعالج مصالح جميع الوفود التي تشكل عناصره الأساسية.

لقد ضغط بلدي من أجل منح مسألة نزع السلاح النووي موقع الأولوية في أعمال المؤتمر. إن شعوب العالم لا يمكن أن تعيش في سلام حتى تزول كل الأسلحة النووية. ولذلك، ينبغي أن نبذل جهداً أقوى من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة التي ستمكننا من المضي قدماً نحو تحقيق ذلك الهدف وضمان تسخير الموارد المستثمرة حالياً في الأسلحة النووية للقضاء على الجوع الذي يُلمّ بملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، منهم ملايين الأطفال، وهو أمر محافٍ للمنطق.

كما نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح مستعد للتصدي للتحدي المتمثل في التفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية تعالج مسألة المخزونات وتشمل آليات فعالة للتحقق. ونعتقد أن هذا الصك سيشكل مساهمة مهمة في إقرار السلم والأمن الدوليين.

سيدي الرئيس، إننا واعدون بضرورة تركيز اهتمامنا، ضمن جملة أمور أخرى، على المسائل السالفة الذكر. ولكن بلدي يرى أنه سيكون من المفيد إعادة النظر في مسألة توسيع عضوية المؤتمر.

وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من المهم إشراك المجتمع المدني في مناقشاتنا. ذلك أن مشاركته في محافل أخرى كانت مثالية، وقد تساعدنا وجهات نظره في مداولاتنا بشأن المسائل المعقدة والحساسة المعروضة علينا.

سيدي الرئيس، إن كولومبيا ملتزمة تماماً بترع السلاح وبالأمن. وفي إطار ذلك الالتزام، كان لنا الشرف العظيم بأن نستضيف أكثر من ١٠٠٠ مندوب في مدينة قرطاجة للمشاركة بنجاح في المؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وبقية النرويج المثالية، اعتمدت خطة عمل ملموسة ستيسر تحقيق أوجه تقدم مهمة في المسائل ذات الصلة بالاتفاقية، وبخاصة في مجال الوفاء بالتزامات البلدان بمساعدة الضحايا وضمان تمتعهم الكامل بحقوقهم. ولا يزال ثمة كثير مما ينبغي القيام به، ومؤتمر قرطاجة إشارة واضحة من المجتمع الدولي إلى أن الألغام المضادة للأفراد من مخلفات الماضي، وأنه لا يوجد أي سبب لبقائها في ترسانات الدول، وأنها تشكل خطراً حقيقياً على سلامة الإنسان وكرامته.

سيدي الرئيس، إن عام ٢٠١٠ مليء بتحديات كبيرة. ويعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار أهم هذه التحديات. ومن شأن ما ننجزه في شهر أيار/مايو أن يساعدنا في تعزيز الرخيم الراهن في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويجب علينا أيضاً أن نواصل التنفيذ والتوطيد الكاملين لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفي تعزيزه. ويشكل الاجتماع الرابع للدول المزمع عقده في حزيران/يونيه، ويُعقد كل سنتين، فرصة رائعة لتعزيز جهودنا الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وختاماً، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أؤكد لكم أن كولومبيا ستواصل مشاركتها البناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح ومناقشاته وقراراته.

وعلى جميعنا أن نفكر للحظة، سواء في هذا المحفل أو في مكاتبنا أو في بيوتنا، في أهمية أعمالنا هنا وتداعياتها على السلم والأمن الدوليين. إن القرارات التي نتخذها سيكون لها أثر على حياة أبنائنا وأجيال المستقبل. ولا يمكن أن نخذلهم. وعلى أن نعمل متحليين بالكفاءة والمرونة والالتزام. إذ إنهم ببساطة ينتظرون منا أن نؤدي واجبنا المدني كقادة لإنقاذ العالم من خطر الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غارثون على كلمته. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة سينيوراتن من سري لانكا.

السيدة سينيوراتن (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في البداية، أن أهنئكم بكل حرارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد سري لانكا الكامل معكم في الاضطلاع بولايتكم. إننا نجتاز مرحلة حاسمة للغاية نحتاج فيها إلى مضاعفة جهودنا من أجل التوصل إلى اتفاق سريع بشأن برنامج عمل المؤتمر لهذا العام وعبور ذلك الدرب إلى الأمام بعزم لإحراز التقدم فيما يتعلق بالمسائل المعروضة علينا. وفي هذا الصدد، يثني عليكم وفد بلدي نظراً للجهود التي بذلتوها بالفعل خلال الأشهر القليلة الماضية للتواصل مع الدول الأعضاء، ويشدد على أهمية الإشراك لإحراز التقدم.

إن سري لانكا تولي كثيراً من الأهمية لمؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وللحفاظ على دور هذه الهيئة الفريد، من الأهمية الحيوية أن يبدأ المؤتمر مبكراً أعماله الجوهرية بناءً على برنامج عمل شامل ومتوازن. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد برنامج العمل في العام الماضي تحت القيادة القديرة للسفير إدريس الجزائري من الجزائر، وذلك بمعية زملائه في فريق الرؤساء الستة. وبالتالي، فإن وفد بلدي واثق من أنكم، سيدي الرئيس، وزملاءكم في فريق الرؤساء الستة، ستواصلون الاستفادة من هذا التقدم في التوصل إلى اتفاق مبكر هذا العام.

وكما حدث في الماضي، ستبقى سري لانكا ملتزمة وستشارك بنشاط في مداورات المؤتمر سعياً لإحراز التقدم، آخذةً في الاعتبار شواغل جميع الوفود وممتثلةً للنظام الداخلي، حتى يتسنى للمؤتمر بدء أعماله الجوهرية دون مزيد من التأخير.

سيدي الرئيس، أتمنى لكم ولزملائكم في فريق الرؤساء الستة التوفيق في جهودكم لاستعادة الزخم الذي حققناه العام الماضي ولوضع الحد لمأزق دام عشر سنوات في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ولا شك لدي في أننا جميعاً هنا نتشاطر هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفارة سينيوراتن على كلمتها. وأعطي الكلمة الآن للسفير ديسرا بيركايا من إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به الممثل الموقر لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باسم مجموعة الـ ٢١.

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لكم نظراً للطريقة التي ترأسون بها مؤتمر نزع السلاح. ففي جلستنا الأخيرة، استطعتم التقدم بنا خطوة إلى الأمام باعتماد جدول أعمال المؤتمر. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نمضي قدماً يحدونا الأمل في بدء أعمالنا الملموسة لعام ٢٠١٠.

وقد تكلم السيد غاريت إيفانز، بالأمس، بفصاحة عارضة تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وقدم التقرير معلومات ممتازة عن حالة الجهود الراهنة في مجال نزع السلاح وبرنامج عمل شامل. فقد تناول ما ينبغي إجراؤه في المدى القصير والمتوسط والطويل فيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك بأوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقدم فعلاً مجموعة كبيرة من التدابير التي ينبغي أخذها على محمل الجد في مساعي نزع السلاح التي نبذلها لتحقيق الهدف المتمثل في عالم ينعم بالسلم ويخلو من الأسلحة النووية.

وتمثل إحدى النقاط المهمة التي شددت عليها اللجنة بخصوص هذه المسألة فيما يلي، وأنا أقتبس كلامها: "تُعدُّ الأسلحة النووية الأسلحة الأكثر شراً وانعداماً للإنسانية التي تم اختراعها على الإطلاق. وهي لا تُميز بين الذين تقتلهم أو تشوهم، وأثرها ممتد على مدار عقود. إنها الأسلحة الوحيدة التي اخترعت حتى الآن وتمتع بالقدرة على تدمير الحياة بشكل كامل على هذا الكوكب؛ علماً بأن الترسانات التي تمتلكها الآن من هذه الأسلحة تستطيع القيام بذلك مرات متعددة".

إن إندونيسيا، إذ تدرك تماماً حجم الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة الرهيبة، تواصل سعيها من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي كلياً باعتبار ذلك أولويتها القصوى. فكلما طال احتفاظنا بهذه الأسلحة، طال تعريض أنفسنا لاحتمال استخدامها والتهديد باستخدامها وزاد احتمال تعرضنا للخطر، وذلك لأسباب شتى، منها الاستخدام

العَرَضِي والأفعال الإرهابية. ولذا، من الضروري أن تعيد البلدان الحائزة للأسلحة النووية تقييم وتقدير مذهبها وسياساتها النووية.

وبخصوص ما نبذله من جهود على الصعيد العالمي من أجل نزع السلاح، يقترب موعد مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ومن المتوقع أن يقدم المؤتمر نتائج ملموسة فيما يتعلق بالجهود المبذولة عالمياً في مجال نزع السلاح. ويشرفني أن أكرر موقف إندونيسيا المتمثل في أنه ينبغي أن يعالج مؤتمر الاستعراض بطريقة متوازنة مسألة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وأوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وينبغي أن تقطع الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداتها والتزاماتها على أساس المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار. إن التركيز على ركن واحد من أركان المعاهدة بمفرده لن يساعد كثيراً، في الواقع، في تحقيق أمننا الجماعي.

إن إندونيسيا، باعتبارها أحد البلدان التي تخلت عن خيار امتلاك الأسلحة النووية، لديها حق مبرر في المطالبة بأن تقدم البلدان الحائزة لها ضمانات ملزمة قانوناً بدلاً من استخدامها أو تهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لها. إن مجرد إصدار دولة حائزة للأسلحة النووية إعلاناً أمر لا يكفي ولا يفي بالغرض. وبينما تتوخى الضمانات الأمنية السلبية تحقيق الهدف الأسمى، أي القضاء المبرم على الأسلحة النووية، ستكون بمثابة تدبير مؤقت لضمان نوع من الشعور بالأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتعزيزه، وسيكون لهذا في الوقت ذاته دور مهم في منع انتشار هذه الأسلحة.

وفيما يتعلق بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية، ترى إندونيسيا أن هذه المعاهدة ينبغي أن تكون خالية من التمييز وقابلة للتحقق بفعالية من تنفيذها وينبغي أن تشمل مخزونات المواد الانشطارية القائمة لضمان ألا تُستخدم هذه المواد أو يجري تحويلها لإنتاج أسلحة نووية. ولذا، ينبغي أن تشكل معاهدة بشأن المواد الانشطارية صكاً قانونياً لا يرمي إلى معالجة مسألة عدم الانتشار فحسب بل كذلك مسألة إزالة الأسلحة النووية.

وختاماً، أود أن أناشد الدول الأعضاء بأن تبدي أقصى ما في وسعها من المرونة لتمكيننا من إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مساره ليستأنف أعماله الجوهرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بيركايا على كلمته. وأعطي الكلمة للسفير مانفريدي من إيطاليا.

السيد مانفريدي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنتكم على رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح. وأرجو أن توقنوا، من أننا سنقدم دعمنا الكامل لجهودكم بغية إنجاح مهمتكم.

إن التزام إيطاليا السياسي الكامل بدعم مهمة مؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار جعلنا نقرر مرة أخرى هذا العام أن نوفد نائب

وزير الخارجية، لدينا السيد فيتشيتزو سكوتي، ليوجه كلمة إلى المؤتمر في ٩ شباط/فبراير، وإننا ممتنون جداً لأن هيئة الرئاسة وافقت على هذه المسألة وستضع الترتيبات التنظيمية لحضوره هنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سعادة السفير مانفريدي، على كلمتكم. أود أن أقول إن إعلانكم عن حضور نائب وزير بلدكم للشؤون الخارجية لجلستنا العامة الأسبوع المقبل يشجعنا كثيراً.

هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

في هذه المرحلة، أود أن أطلع المؤتمر على حالة المشاورات التي أجريتها حتى الآن بشأن برنامج العمل لدورة هذا العام.

ففور إقرار جدول الأعمال في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بدأت المشاورات بهدف اعتماد برنامج العمل لدورة عام ٢٠١٠ بسرعة. وخلال مشاوراتي، استمعتُ إلى شتى المواقف والآراء بشأن مشروع برنامج العمل. وأنا ممتن للوفود لمواقفها وآرائها القيّمة. وتشاروتُ أيضاً بشأن هذه المسألة مع الرؤساء المقبلين لدورة عام ٢٠١٠. وسأحتاج إلى إجراء مشاورات إضافية قبل أن أقدم إلى المؤتمر شيئاً لينظر فيه.

لقد شعرت من مشاوراتي بوجود رغبة مُلحّة لدى عدد من الوفود في التبرير باعتماد برنامج العمل. وأشار كثير منها إلى أن الوثيقة CD/1864 ينبغي أن تشكل أساس برنامج العمل لدورة هذا العام، ولكني سمعت أيضاً آراء ومواقف مختلفة. غير أن كل الوفود التي استشرتها قالت لي إن الإشراف بهدف استقطاب الجميع قد يكون النهج الصائب للعمل قبل تجربة شيء آخر. وفي ضوء ذلك، سأعقد مشاورات أخرى قبل أن أقدم اقتراحاً إلى المؤتمر، آملاً أن يحصل ذلك عما قريب. وتوخياً لروح الشفافية والإشراف في أعمال المؤتمر، أقترح عقد مشاورات غير رسمية بشأن وضع مشروع لبرنامج العمل، وذلك عقب الجلسة العامة المعقودة يوم الخميس، ٤ شباط/فبراير.

وأطلب من الوفود أن تتكلم على وجه التحديد عن تلك المسألة في المشاورات غير الرسمية وأن تبين مواقفها. فسيساعد هذا في إجراء مناقشة مفتوحة بشأن مختلف الآراء المتعلقة بهذه المسألة بمشاركة جميع الدول الأعضاء والمراقبة.

هل يود أي وفد أن يأخذ الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

قبل إنهاء عملنا لهذا اليوم، أود الآن أن أنتقل إلى نائب الأمين العام للمؤتمر، الذي يود أن يطلعكم على بعض المعلومات المتعلقة بالجوانب التنظيمية لدورة المؤتمر لعام ٢٠١٠.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام للمؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، لقد عممت الأمانة في الأسبوع الماضي مذكرة إعلامية على الوفود، CD/WP.557، بشأن الجوانب التنظيمية لدورة عام ٢٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح. وهذه المذكرة الإعلامية متاحة

أيضاً في موقع المؤتمر على شبكة الإنترنت. ولن أكرر مختلف المواضيع التي عولجت في هذه الوثيقة، فهي ممارسات راسخة للمؤتمر، ولكن اسمحوا لي أن ألفت الانتباه إلى عدد من المسائل المحددة.

أولاً، قد تكونوا لاحظتم أن أمانة المؤتمر أنشأت عنواناً عاماً للبريد الإلكتروني، cd@unog.ch، أوصي كثيراً باستعماله في جميع المراسلات الإلكترونية مع الأمانة. ورغم أن المسؤوليات التنظيمية تبقى بلا تغيير، كما يُبين في المذكرة، فقد أنشأنا أيضاً منصب المنسق العام للمسائل المتصلة بالمؤتمر. والمنسقة العامة هي السيدة شارلوت لاوت - هيرنانديث. ويمكن الاتصال بها على رقم الهاتف ٢٢٨١ ٩١٧ ٢٢ أو عبر عنوان البريد الإلكتروني العام الذي ذكرته للتو.

وبما أنه حصل عدد من التغييرات في تشكيل الوفود، فإني أرجوكم أن تفضلوا بملء الاستمارة ذات الصلة، التي جرى تعميمها، وإعادتها إلى الأمانة بنهاية هذا الأسبوع، كي يتسنى لنا إصدار قائمة محدّثة بالمشاركين في دورة عام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بتعميم الوثائق، تود الأمانة أن ترشد وتحسّن، قدر الإمكان، الممارسة التي أرسيناها فيما يخص النسخ الورقية لوثائقها. وسنكون بالتالي ممتنين لو ملأت الوفود المذكرة ذات الصلة المتعلقة بهذه المسألة -- التي عُممت وتوجد على مكاتبكم -- وأعادتها إلى الأمانة بنهاية هذا الأسبوع، مع مراعاة أن جميع الوثائق متاحة إمّا في موقع نظام الأمم المتحدة للوثائق الرسمية على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: <http://documents.un.org>، أو في موقع مؤتمر نزع السلاح على شبكة الإنترنت في: www.unog.ch/disarmament.

كما يرجى لدى تقديم النسخ الإلكترونية مراعاة أن معظم الحواسيب لم تعد تقبل الأقراص المرنة. لذلك، من المستحسن تقديم الوثائق بصيغة Microsoft Word، إمّا عن طريق البريد الإلكتروني أو باستخدام قرص من فئة USB.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على هذه المعلومات المفيدة.

تُرفع الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠